جامعة الزقازيق
معهد الدراسات والبحوث الأسيوية
قسم العلوم السياسية والاقتصادية
شعبة العلوم الاقتصادية

أثر الرقابة المحاسبية على فعالية النظام السياسي المعاصر
دراسة مقارنة بين مصر واسرائيل

رسالة مقدمة
للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والاقتصادية

إعداد
هشام مصطفى إبراهيم الجهيني

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
جمعة عامر
رئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور
سيد أبو ضيف
أستاذ العلوم السياسية
كلية السياسة والاقتصاد– جامعة السويس

«٢٠١٩»

أهمية موضوع الدراسة:

١ – انطلاق الفكرة ترتبط فكرة العدالة والشفافية في المجتمع والمحاسبة والرقابة

فإن الرقابة من الأمور التي تمس الكيان التنظيمي للدولة وحتى يمكن الوصول إلى تحقيق العدالة في المجتمع وكذا تحقيق الشفافية والنزاهة فذلك يستدعي تسليط الضوء على الآثار السلبية والتي تؤثر بالكيان الإقتصادي للدولة وذلك بذكر أسباب تفشي الفساد وكيفية علاجه ومكافحته.

٢– الربط بين الفساد الاداري والخلل في قانون الخدمة المدنية وكذا الوظيفة العامة

تسليط الضوء على قانون الخدمة المدنية وإظهار ضعف الأجهزة الرقابية في الدولة ومدى إستقلاليتها والدور الرقابي في مصر مقارنة بنفس الدور في دولة إسرائيل وإجراء المقارنة بين البلدين ومدى نجاح السلطة التنفيذية في تحقيق الأهداف المحددة وتأثير ذلك كله على النظام السياسي.

٣– اهمية دور الرقابة السياسية والمحاسبية والمالية في النظم الديمقراطية البرلمانية

إلقاء الضوء على النظام البرلماني ومقارنة بين البلدين للوقوف على نقاط الضعف لمعالجتها وإلقاء الضوء على المستويات السياسية والعسكرية وكيفية صنع القرار في كلا البلدين ودرجة تطور تلك الأنظمة مما يعود على الدول بإضعافها أو بتقويتها في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى تقدمها نحو الديمقراطية وسير عجلة التنمية وإزدهار البلاد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة:

- إلى استعراض مفاهيم الرقابة والمحاسبة.
- ابراز دور الرقابة في النظام المصرى مقارنة هذا الدور فى مصر وإسرائيل.

أسباب إختيار الموضوع:

إن الدافع لدراسة هذا الموضوع هو توضيح أهمية الرقابة وأثرها على النظام السياسي ومدى التطور الذي يمكن الوصول إليه في حالة مكافحة الفساد وإزدهار اقتصادها وتحسن الأحوال المعيشية للمواطنين.

منهج الدراسة:

أ - منهج التاريخ المقارن :

ويتمثل في إستنباط دور الرقابة لأجهزة الرقابة المالية والمحاسبية في كل من مصر وإسرائيل وأثره على النظام السياسي في كلا البلدين.

ب- منهج التحليل والنظام :

ويتمثل في تحليل النظام السياسي للدولتين بوجه عام من خلال دراسة المجتمع المدني والرقابة الاجتماعية وكذا دور المؤسسات البرلمانية الرقابي وإنعكاس أنواع الرقابة وتأثيرها على النظم السياسية.

جـ - منهج القانون والدستور :

ابراز دور القواعد القانونية واللوائح والدستور فى الاداء الرقابى والتاكد من انه يسير فى الطريق الصحيح فى تطبيق القانون والدستور .

مشكلة الدراسة:

على الرغم من وجود النصوص الدستورية والقواعد القانونية التى تنص على اهمية الرقابة المحاسبية فى النظام المصرى الا ان فاعليتها السياسية تكاد تكون محدودة الاثر او معدومة بالمقارنة لاسرائيل

دراسات سابقة

وقسم الباحث الدراسة إلى الفصول التالية:

مقدمة:

درسات سابقة

الفصل الأول: دراسة نظرية عن الرقابة المحاسبية والمالية والسياسية

المبحث الأول: ماهية الرقابة لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: انواع الرقابة

المطلب الأول: الرقابة المحاسبية والمالية.

المطلب الثاني: الرقابة السياسية .

المبحث الثالث: الادوات الرقابية

المطلب الأول: الادوات المحاسبية والمالية.

المطلب الثاني: الادوات السياسية .

الفصل الثاني: الرقابة المالية والسياسية فى النظام المصرى

المبحث الأول: الرقابة المالية والمحاسبية فى الدستور والقانون المصرى .

المبحث الثاني: الرقابة السياسية

المبحث الثالث: الاجهزة الرقابية فى مصر

المطلب الأول: المالية والمحاسبية

المطلب الثاني: السياسية

المبحث الرابع : تقيم لفاعلية الرقابة مدخلا الى استعراض لحالات محددة مالياً وسياسيا

الفصل الثالث: الرقابة المالية والسياسية فى اسرائيل

المبحث الأول: الرقابة المالية والمحاسبية فى الدستور والقانون الاسرائيلي.

المبحث الثاني: الرقابة السياسية .

المبحث الثالث: الاجهزة الرقابية فى اسرائيل .

المطلب الأول: المالية والمحاسبية .

المطلب الثاني: السياسية .

المبحث الرابع : تقيم لفاعلية الرقابة مدخلا الى استعراض لحالات محددة مالياً وسياسيا.

الفصل الرابع : تحليل مقارن بين مصر واسرائيل

المبحث الاول : مقارنة لفاعلية الرقابة فى كل من مصر واسرائيل .

المبحث الثانى : مقارنة بين الاقتصاد فى كل من مصر واسرائيل

نتائج الدراسة .

توصيات الدراسة .

خاتمة.

المراجع .

مقدمة

إن الرقابة هي أداة التصحيح المستمر لنظام التخطيط، فهي شبه معدومة وهذا طبيعي فكما أن السلطة التنفيذية أقوى من السلطة التشريعية في هذه الدول أو أن السلطة التنفيذية هي في ذات الوقت السلطة التشريعية فمن الطبيعي أن لا تكون في هذه الدول لهيئات الرقابة سلطة على هيئات التنفيذ ومع إلغاء المعارضة وتعطيل المشاركة الشعبية بشتى أشكالها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية مما تتراكم معه مواطن الضعف والخلل ومحاولة التصحيح فإذا كانت الجهات التي تقوم بالتنفيذ لخطة الدولة معصومة حيث لا تقبل بأي نقد أو إعتراض فإنها وبحق لا تحتاج أصلاً إلى التخطيط هذا ولقد تنافى الاهتمام بواقع الاقتصاد في كثير في الدول ومشكلاته على الصعيدين العلمي والعملي في العقود الثلاث الأخيرة في القرن العشرين بعد أن إجتاحت العلاقات الاقتصادية الدولية أزمة عارمة في أوائل السبعينيات في أعقاب فترة من الرواج الاقتصادي المؤقت وغير المسبوق الذي شهدته العديد في اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة[1].

وإن مصطلح الرقابة المحاسبية يشمل الرقابة على الصرف وتعتبر بذلك رقابة مباشرة على المدفوعات الدولية وتميز نظام الرقابة على الصرف وفقاً لهذا المعنى بصفة عامة بإيجاد نوع من المركزية فيما يتعلق بالصرف الأجنبي وكل ذلك وفقاً للشروط التي تحددها السلطة العامة في الدولة لتنظيم عرض وطلب الصرف الأجنبي حيث تفرض سعر معين أو أسعار معينة[2]، هذا وقد طبق نظام الرقابة على الصرف أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات ثم أصبح خلال الحرب العالمية الثانية وما تلاها من الأمور العادية في تنظيم العلاقات الاقتصادية للدول كذلك تشمل الرقابة (المحاسبية) الرقابة المالية على الاتحادات والنقابات المهنية والعمالية.

---

(١) إبراهيم نافع، انفجار سيتمبر بين العولمة والأمركة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢، ص٥.

(٢) د/ حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص٧.

الفصل الأول: دراسة نظرية عن الرقابة المحاسبية والمالية والسياسية

المبحث الأول: ماهية الرقابة لغة واصطلاحاً

أولاً: ما هية الرقابة:

ويرى هنري فايول وهو أحد مؤسسي مدرسة الإدارة العلمية أن الرقابة هي: (التأكد من أن كل شيء في المنظمة يتم وفق الخطط الموضوعة، والتعليمات الصادرة، والمبادئ المعتمدة)، وذلك بهدف كشف مواطن الضعف وتصحيحها[1].

ثانياً: الرقابة في العهد النبوي والعهد الراشدي[2]:

لقد مارس النبي – صلى الله عليه وسلم – الرقابة على عماله، ففي صحيح البخاري عن أبي حميد الساعدي قال: "استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً على صدقات بني سليم يدعى بن اللتبية فلما جاء حاسبه قال هذا مالكم وهذا هدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً..".[3]

المبحث الثاني: انواع الرقابة .

ان الرقابة في ضوء الإتفاق الحكومي الذي يزداد إتساعاً وتنوعاً بشكل مطرد وزيادة تأثيره على الحياة الإقتصاديةوالإجتماعية كان لابد من تحقيق رقابة فعالة على استخدام المال العام ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية المختلفة سواء في مجال الأعمال أو مجال الخدمات.

المطلب الأول: الرقابة المحاسبية والمالية.

تتمثل الرقابة على العمليات المالية في مجموعة الإجراءات اللازمة للتحقق من أن عمليات الصرف والتحصيل للنفقات والإيرادات العامة تتم طبقاً لما هو مقرر في الموازنة من ناحية وفي

---

(١) أساسيات الإدارة د. زكي محمود هاشم، مرجع سابق، ص٢٨.

(٢) د/ فتحي سرور، دراسة في منهج الإسلام الدستوري، مجلس الشعب، ٢٠٠٦، ص٢٠.

(٣) مرجع سابق، ص٩٠.

حدود التعليمات والقواعد والأحكام الموضوعة من ناحية أخرى والغرض من ذلك إكتشافالإنحرافات والأخطار أو نقاط الضعف والعمل على علاجها وتفادي تكرار حدوثها [1]، وهي تنقسم إلى:

١- الرقابة المالية من حيث الزمن الذي تمارس فيه:

ونعني بهذه الرقابة الرقابة المتلازمة مع مراحل تنفيذ العمليات المالية، وهي بهذا المعنى تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- **الرقابة المسبقة:** وهي حق يخوله القانون لشخص للقيام بهذا الدور وذلك لتجنب الأخطاء قبل وقوعها، ولهذا فقد أطلق عليها إسم "الرقابة الواقية" لأنها تعمل على تلافي الوقوع في الأخطاء والانحرافات

ب- **الرقابة أثناء التنفيذ (المرافقة):** وهذا النوع من الرقابة تقوم به الأجهزة والإدارات المختلفة للتأكد من سلامة ما يجري عليه العمل داخلها، ومن أن التنفيذ يسير وفقاً للخطط والسياسات الموضوعة، وتتوزع مسئوليات هذه الرقابة على ثلاث مستويات رئيسية:

- المتابعة في داخل الوحدة الإدارية.
- المتابعة من قبل الوزارة المشرفة على مثل هذه الأعمال.
- المتابعة من قبل الأجهزة الرقابية المتخصصة[2].

وهذه الرقابة تساهم في تطوير العمل إذ تؤدي إلى تصحيح الأخطاء أولاً فأول مما ينعكس على النتائج المرجوة، ومما يميز هذه الرقابة بأنها ما تكاد تكشف عن الإنحراف وتصحيحه حتى تعود فتتابع العمل للوقوف على مدى ما حققه هذا التصحيح من نتائج.

جـ- **الرقابة اللاحقة:** ويقصد بهذه الرقابة مراجعة العمليات المالية التي تمت فعلاً للكشف عما وقع من مخالفات مالية في الفترة اللاحقة لإتمام عملية التنفيذ، ويتسم هذا النوع من الرقابة بالشمول حيث إنه يشمل فحص الحسابات في مجموعها، ويتم ذلك بالرجوع إلى المستندات والسجلات المحاسبية الخاصة بصرف الأموال وتحصيلها لمعرفة المخالفات والأخطاء التي وقعت بها جهة التنفيذ، ومدى مطابقة هذه التصرفات للوائح والنظم والقوانين الواجبة التنفيذ.

كما تستهدف هذه الرقابة أيضاً مراجعة النتائج والأهداف التي نتجت عن تنفيذه هذه التصرفات المالية. ويقوم بالرقابة اللاحقة جهات رقابية غير خاضعة للجهة المنفذة للعمليات المالية

---

(١) الاتجاهات الحديثة في مجال الرقابة د. محمد السيد سرايا ٧٥ الدار الجامعية ١٩٨٦، ص٣٣.

(٢) الرقابة المالية النظرية والتطبيق، ٣٢، الرقابة المالية العليا، ٢٦.

كالمدقق الخارجي الذي يقوم بمراجعة فحص السجلات والقيود المحاسبية والتأكد من مدى مطابقتها للواقع، وكذا البنك المركزي الذي يقوم بإرسال المفتشين للتأكد من صحة المعلومات المرسلة إليه، والكشف عن التجاوزات للنظم واللوائح[1].

أما الرقابة اللاحقة فهي متحققة عن طريق وجود مكتب تدقيق محاسبي خارجي يقوم بتدقيق عمليات المؤسسة، بالإضافة إلى رقابة جهات الإشراف الأخرى كديوان المحاسبة أو غيره من جهات الإشراف.

المطلب الثاني: الرقابة السياسية .

الرقابة السياسية في ظل العولمة يستطيع المراقبون تبين ما طرأ على الدولة من تغيرات هامة ارتبطت بتغيير وتراجع الدول الصناعية المتقدمة وتقدم تجارب التنمية في دول الجنوب النامية وما أسفر عن فشل هذه الدول في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وضعف الدور الاجتماعي للدولة في نفس الوقت.

الأمر الذي طرح إشكالية ضرورة إعادة بناء الدولة،أو إعادة هيكلة الحكومة أو إعادة اكتشافها من جديد في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة.

إذ يرى خبراء العلوم السياسية أن مفهوم سيادة الدولة قد تعرض للانتهاك وكبلتها القيود وتقلص دورها وتقاسمتها أطراف عديدة الأمر الذي يحتم إعادة صياغة هذا المفهوم أو البحث عن مفهوم جديد ومن منظور جديد أيضاً. حيث يتنبأ البعض ظهور حكومة عالمية ترث السيادة من الدولة فضلاً عن احتمالات تفككها أو تفكيكها إلى كيانات صغيرة جداً تحت دعاوي كثيرة جداً بما يشبه حالة من الفوضى الخلاقة.[2]

المفاهيم المختلفة للعولمة:

١-التعريف الأول:

يرى أصحاب هذا التعريف أنها عبارة عن حقبة تاريخية محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطار نظري والعولمة وفقاً لهذا المنظور هي المرحلة التي تعقب الحرب الباردة من

---

(١) الرقابة المالية العليا، ٢٢-٢٣، الرقابة المالية النظرية والتطبيق ٤٣-٤٥.

(٢) الفساد الإداري للدولة في ظل العولمة، ص٢٣٥.

الناحية التاريخية أي منذ اتباع الدول الكبرى في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق) لسياسات الوفاق وانهيار أسلوب الحل الوسط الليبرالي بين رأس المال والعمل في معظم دول أوروبا الغربية والاتجاه إلى تطبيق ما يعرف بالطريق الثالث لخلق نوع من التزاوج بين مزايا الاشتراكية وإيجابيات الرأسمالية في ضوء فتح الحدود بين الدول دون قيود في ظل مبدأ حرية التجارة الدولية[1].

٢-التعريف الثاني:

ينظر إلى العولمة على أنها مجموعة من الظواهر الاقتصادية مثل تحرير الأسواق والخصخصة وتراجع دور الدولة في ملكية وإدارة النشاط الاقتصادي ونشر التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج الذي يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية. ويرتبط بذلك تدويل أنشطة الإنتاج والمبيعات وعمليات التصنيع في إطار إعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل[2].

٣-التعريف الثالث:

يرى أصحاب هذا التعريف أن العولمة تعني هيمنة القيم الأمريكية المتمثلة في التحديث والديمقراطية والنظم والتكنولوجيا الأمريكية والمؤسسات الأمريكية وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق وانتهاء العمل بالمبادئ الشيوعية في ظل إنهيار الكتلة الاشتراكية وإنفراد الرأسمالية بالتطبيق العملي والأيديولوجي.

المبحث الثالث: الادوات الرقابية

المطلب الأول: الادوات المحاسبية والمالية.

وجود نظام محاسبي سليم يلائم متطلبات الرقابة الشاملة-: [3].

إن التطور السريع الذي نشهده اليوم في النظم المحاسبية والارتقاء بها من نظم يدوية إلى نظم محاسبية إنما هو استجابة لمتطلبات الإدارة المالية من المعلومات والبيانات المحاسبية التي تساهم

---

(١) الفساد الإداري للدولة في ظل العولمة، ص١٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٦١.

(٣) مهدي محمد ناصر الحاوري ، دراسة تطبيقية على مصنع اسمنت عمران، ٢٠١٧ ، ص ١٥٠- ١٥٢

مساهمة فعالة في تقويم الإدارة ومساعدتها على اتخاذ القرارات الرشيدة وعرض النتائج وتفسيرها بطريقة سهلة وواضحة بحيث يفهمها مستخدمي هذه البيانات سواء من داخل الإدارة أو من خارجها، وقد صاحب هذا التطور في الأنظمة المحاسبية وضع نماذج محددة لأنواع المستندات والسجلات والتقارير المالية التي يجب على المحاسبين في إدارات المنظمات الحكومية التقيد بها، إضافة إلى وضع دليل للحسابات، وآخر للإجراءات، وقد أشار المعيار الدولي للمراجعة رقم ٤٠٠ إلى أنه لا بد من فهم النظام المحاسبي لغرض التخطيط لعملية المراجعة، والتعرف على تصميمه، وطريقة عمله ، لذلك لا بد من التعرف على مفهوم النظام المحاسبي الفعال وخصائصه، والذي سيتم توضيحه فيما يلي-:

مفهوم النظام المحاسبي-: .

يعرف النظام المحاسبي بأنه " مجموعة من الطرق والإجراءات والتعليمات المحاسبية المناسبة، تستخدم مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبية بهدف حماية موجودات الحكومة، وتقديم البيانات المالية الدقيقة ضمن تقارير وقوائم مالية تعكس نتائج النشاط داخل المنظمة.

وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين النظام المحاسبي بأنه " سلسلة من المهمات والقيود المحاسبية لمنشأة ما، والتي تعالج معاملاتها بواسطة مسك السجلات المالية" ، ومن هذه التعريفات يتضح أن هناك ثلاثة عناصر يرتكز عليها النظام المحاسبي هي:

المستندات المالية: ويعبر عنها بمدخلات النظام المحاسبي وهي تمثل المرحلة الأولى لهذا النظام.

السجلات المالية: ويعبر عنها بالعملية المحاسبية أو عملية المعالجة والتشغيل وهي المرحلة الثانية من مراحل النظام المحاسبي.

التقارير والقوائم المالية: ويعبر عنها بمخرجات النظام المحاسبي وتمثل المرحلة الثالثة من مراحل النظام المحاسبي.

أهداف النظام المحاسبي الحكومي-:

يهدف النظام المحاسبي الحكومي إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تتمثل في:

- تقديم البيانات اللازمة عن جميع العمليات المالية المترتبة على أنظمة الحكومة المختلفة.
- تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من القيام بمهامها، وتطبيق الرقابة الإدارية الفعالة على الأموال العامة للحفاظ على الموجودات.
- تقييم أداء المنظمات بما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة، وذلك من خلال تقديم البيانات اللازمة لتوضيح النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة على أنشطة الحكومة.

- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد الحسابات الحكومية من خلال توفير البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادي.

يعتبر أداة السلطة التنفيذية لمتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة ومعالجة الانحرافات حال وقوعها.

- يوفر سجلاً تاريخياً متكاملاً لكافة الأحداث الاقتصادية التي قامت بها الحكومة ومؤسساتها المختلفة بحيث يمكن الرجوع إليه عند الضرورة.
- يمثل شبكة الاتصال الرئيسية والرسمية بين الجهاز التنفيذي وأجهزة الرقابة الخارجية وعلى رأسها السلطة التشريعية.
- يمثل النظام الموحد للمعلومات الذي تلتزم به المؤسسات الحكومية كافة.

المطلب الثاني: الادوات السياسية .

فى هذا النموذج تقوم هيئة المحكمة بمراجعة حسابات الجهاز الحكومي وإدارته المالية بما فيه من وزارات ووحدات حكومية تابعه له بجانب قطاع الأعمال العام والهيئات الاجتماعية وتصدر أحكاماً تتعلق بدرجة الإلتزام الحكومي بالقوانين واللوائح بجانب التحقق من حسناستغلال المال. ويشيع إستخدام هذا النموذج في بعض دول أوروبا مثل فرنسا وإيطاليا والبرتغال وتركيا ومعظم دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفريقية الفرانكوفونية[1].

النموذج البرلماني Westminster System:

يأخذ دور الرقابة شكل هيئة مستقلة تلتزم بتقديم تقرير سنوي للسلطة التشريعية (البرلمان) كما تصدر تقارير دورية بنتائج المراجعة المالية للوحدات الحكومية، ولكن بتركيز أقل على الالتزام القانوني مقارنة بالنموذج القضائي.وفي ظل هذا النظام لا يمارس جهاز الرقابة وظيفة قضائية، غير أنه في حالات الضرورة يقوم بإحالة المخالفات المكتشفة للسلطات القضائية لاتخاذ قرار بشأنها وفي سبيل قيامه بمهامه في المراجعة الحكومية يستعين الجهاز بطاقم كبير من المراجعين المؤهلين والخبراء المتخصصين.

---

(١) مرجع سابق ، ص٨٠.

ويشيع استخدام هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا والهند وبعض الدول الأفريقية من بينها مصر[1].

نموذج المجالس The Board System:

وهو نموذج يشيع إستخدامه في دول قارة أسيا ويشبه إلى حد كبير النظام البرلماني من حيث إستقلاليته عن السلطة التنفيذية ومساندته للسلطة التشريعية (البرلمان) في أداء مهام الإشراف والمحاسبة والرقابة.

الفصل الثاني: الرقابة المالية والسياسية في النظام المصرى

المبحث الأول: الرقابة المالية والمحاسبية في الدستور والقانون المصرى .

- يختص الجهاز المركزي للمحاسبات بفحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته في شأن المخالفات المالية التي تقع بها وذلك للتأكد من أن الإجراءات المناسبة قد أتخذت بالنسبة لتلك المخالفات وأن المسؤولية عنها قد حددت، كما تمت محاسبة المسؤولين عن إرتكابها، ويتعين موافاة الجهاز بالقرارات المشار إليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها مصحوبة بكافة أوراق الموضوع، ولرئيس الجهاز ما يأتي:

١-أن يطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز - إذا رأي وجها لذلك - تقديم العامل إلى المحاكمة التأديبية، على أن تتم في هذه الحالة مباشرة الدعوي التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية.

٢-أن يطلب إلى الجهة الإدارية مُصدرة القرار في شأن المخالفة المالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز إعادة النظر في قرارها ، وعليها أن توافي الجهاز بما اتخذته في هذا الصدد خلال الثلاثين يوما التالية لعلمها بطلب الجهاز .

---

(١) ليستر ثارو، الصراع على القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، كتاب عالم المعرفة الكويت، رقم ٢٠٤، ديسمبر، ٢٠٠٢، ص٩٠.

فإذا لم تستجب الجهة الإدارية لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوما التالية أن يطلب تقديم العامل إلى المحاكمة التأديبية،وعلى الجهة التأديبية المختصة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية.

٣-أن يطعن في القرارات أو الأحكام الصادرة من جهات التأديب في شأن المخالفات ، وعلى القائمين بأعمال السكرتارية بالجهات المذكورة موافاة الجهاز بصورة من القرارات أو الأحكام الصادرة في شأن المخالفات المالية فور صدورها.

أما فى حالة تقديم المنسب للمحاكمة التأديبية (على أن تقوم الجهة المختصة بالإحالة إلى المحاكمة التأديبية بمباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوماً التالية) أو إعادة النظر في قرارها (وعليها أن توافى الجهاز بما إتخذته في هذا الصدد خلال الثلاثين يوماً التالية) فإذا لم تستجب الجهة الإدارية لطلب الجهاز خلال الثلاثين يوماً التالية فمن حق الجهاز أن يطعن في القرارات أو الأحكام الصادرة من جهات التأديب في شأن المخالفات المالية[١].

- الأساس المستخدم في المحاسبة الحكومية في مصر:

وفقاً للمادة ١٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية فإنه: تسجل العمليات المتعلقة باستخدام اعتمادات الموازنة الجارية وفقاً للأساس النقدي، بحيث يعتبر إستخداما كل مبلغ تم صرفه خلال السنة المالية موردًا كل مبلغ تم تحصيله خلال السنة المالية.[٢]

المبحث الثاني: الرقابة السياسية .

تعد مدخلاً مهماً في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة، ودول العالم الثالث بصفة خاصة، فتحليل عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديموقراطية الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث، ودرجة فعالية وتطور هذه الأنظمة، والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، ومن أهم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية؟ وكيف يديرون الدولة من خلال القرارات السياسية المختلفة ولصالح من؟ وأساليب هؤلاء في صنع واتخاذ القرارات؟ وقد خلصت الدراسات إلى نتيجة

---

(١) قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.

(٢) مرجع سابق ص (٦٠).

هامة تتركز في أنه كلما اتسعت دائرة المشاركين في صنع القرار السياسي من حيث عدد الأفراد، ومن حيث أدوار المؤسسات الدستورية الفعلية، كلما يكشف ذلك عن تطور حقيقي في أداء النظام السياسي نحو الديموقراطية وبالتالي فإن احتمال النجاح تصبح أكبر من إحتمالاتالفشل في إصدار القرارات السياسية. فالقرارات كما يعرفها (ديفيد إيستون)، هي "بمثابة مخرجات النظام السياسي أياً كان شكله والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء كانت هذه القيم داخلية أو خارجية"[1].

لآثار الاقتصادية الكلية للفساد على الإنفاق الحكومي وعلى سوق الصرف الأجنبي وعلى سوق الأوراق المالية وصناديق الإستثمار

أولاً: أثر الفساد على الإنفاق الحكومي:

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثاراً على تخفيض النفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الانفاق وعليه يترتب شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما، سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع.

ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية، والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الإقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي أو الإنفاق على تحصين المناطق النائية.

كما أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات ستتميز بدرجة عالية من التميز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونحوها من بلاد أجنبية معينة، في حين قد لا تكون السلع المستوردة من هذه البلاد بأسعار رخيصة بالمقارنة بغيرها من المصادر المتاحة، كما أن المناقصات والمشروعات الهامة سترسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في المجتمع[2].

---

(1)David Easton, A Framework for political Analysis (Englewood cliffs, N.J. Prentice Hall, 2001), p. 50.

(٢) مرجع سابق ص ٢٩٩

ثانياً: أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي:

تقوم الدولة عادة بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية المتداولة وتحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة زمنية معينة حتى تتمكن من إجراء الإصلاحات الإقتصادية التي ترغب في تحقيقها، ولكن الممارسات الفسادية في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها إنقسام هذه السوق إلى سوقين[1]:سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب في سوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي وتوجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة أو تمويل أنشطة محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع.

المبحث الثالث: الاجهزة الرقابية في مصر .

المطلب الأول: المالية والمحاسبية .

تكفل قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ بوضع نصوص تسهم في تحقيق هدف الجهاز في حماية المال العام، ففي حالة وقوع جريمة من جرائم الاعتداء على المال العام، كالاختلاس والسرقة من موظف عام، فإنه فضلاً عن تحريك الدعوى الجنائية ضده في حالة توافر شروطها وأركانها، تحرك أيضاً الدعوى التأديبية.

وأن المادة ١١٩ مكرر من الباب الرابع من قانون العقوبات المصري قد اعتبرت القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحدات الإدارة المحلية من ضمن من ينطبق عليهم تعريف "الموظف العام" وهو ما يستوجب إعتبار السلوك الذي تم إقترافه والمتعلق بجرائم الاعتداء على المال العام من قبله يمثل بالإضافة إلى الجريمة الجنائية مخالفة مالية أيضاً باعتبار أنه يترتب عليه ضياع حقوق مالية للدولة، الأمر الذي يستتبع معه مساءلته تأديبياً عن هذه المخالفة علماً بأن الدعوى التأديبية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية، وهنا تنبسط رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ويطبق بشأنها البند ثالثاً في المادة الخامسة من قانون الجهاز التي أشارت إلى

---

(١) علي عبد الرزاق حلبي، المشكلات الاجتماعية، دراسات معاصرة في العنف والجريمة المنظمة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٥، ص١٨٤.

إختصاص الجهاز بفحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته في شأن المخالفات المالية التي تقع بها، وذلك للتأكد من أن الاجراءات المناسبة قد اتخذت بالنسبة لتلك المخالفات، وأن المسؤولية عنها قد حددت وتمت محاسبة المسؤولين عن ارتكابها وقد أعطت هذه المادة لرئيس الجهاز صلاحيات أن يطلب من الجهة مصدرة القرار في شأن تلك المخالفات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز [1].

المطلب الثاني: السياسية .

تنوعت واختلفت الأراء حول لجان وهيئات تحقيق الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد التي أسست في العديد من البلدان العربية خلال الخمس سنوات الماضية، حيث أتى انتشار معظم هذه اللجان عقب توقيع وتصديق البلدان العربية على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[2].

مواجهة الفساد في مصر:

حددت الندوة طرق كيفية بناء استراتيجية لمكافحة الفساد في مصر، وركزت على عدة نقاط وشددت على أنه ينبغي الأخذ بها في الحسبان عند قيام الحكومة بتصميم استراتيجية لمكافحة الفساد على المستوى المحلي، ومن أبرزها تقييم أداء الخدمات المقدمة على المستوى المحلي وأهمية الإصلاحات القانونية والقضائية والمؤسسية على المستويين المحلي والقومي، وتحديد التسلسل الهرمي للإصلاحات.

وختم د. كمال المنفى الندوة مؤكداً أن الحالة المصرية تتحكم فيها الثقافة السائدة، والمزاج المصري العام، وأن مسامحة الشفافية والمساءلة واحترام القانون إلى إعادة تصحيح وتوضيح وتوعية، وأن هذه المزاج مكتسب ونتاج سياق مجتمعي معين، وسيستغرق بعض الوقت (تغيير عقل وفؤاد)، أي منظومة القيم.

---

(١) مرجع سابق ص١١٠.

(١) د/ مصطفى عبد الغني، الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩، ص٢٠.

المبحث الرابع : تقييم لفاعلية الرقابة مدخلا الى استعراض لحالات محددة مالياً وسياسيا.

تقييم أداء الجهاز المركزي للمحاسبات في ضوء المبادئ الأساسية للمراجعة الحكومية

يمكن تقسيم تطور طبيعة الرقابة على المال العام والاهتمام بها وحالة الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر على النحو التالي:

١-المرحلة الأولى عام ١٨٧٦م.

كانت البداية للرقابة على المال العام من خلال إنشاء (المجلس الأعلى للمالية) أهتم بمراقبة الإيرادات والمصروفات العامة.

٢-المرحلة الثانية عام ١٩٢٣م.

في هذه المرحلة صدر قانون يوجب عرض الحساب الختامي على مجلس النواب باعتباره السلطة التشريعية المفوضة من المجتمع لمراقبة أمواله.

٣-المرحلة الثالثة عام ١٩٤٢م.

تم إنشاء ديوان المحاسبة كهيئة مستقلة للرقابة على المال العام بالقانون رقم ٥٣ ثم تغير اسمه بعد ذلك إلى ديوان المحاسبات بالقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠م.

٤-المرحلة الرابعة ١٩٦٤م.

تم تغيير اسم الجهاز ليسمي الجهاز المركزي للمحاسبات وهو المسمى الحالي بموجب القانون رقم ١٢٩ وكانت تبعية جهاز المحاسبات منذ عام ١٩٦٤ لرئاسة الجمهورية.

٥-المرحلة الخامسة ١٩٧٥م.

انتقلت تبعية الجهاز لمجلس الشعب بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥م مع الحفاظ على استقلاله.

٦-المرحلة السادسة ١٩٨٨م.

صدر قانون رقم (١٤٤) لسنة ١٩٨٨ يقرر الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تتبع رئيس الجمهورية

٧-المرحلة السابعة ٢٠١٢م.

صدر دستور ٢٠١٢ والذي خصص باب مستقل للهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، كما صدر دستور ٢٠١٤م وتعرض للجهات الرقابية ودورها في المواد ٢١٦ تقضي بأن يصدر بتشكيل كل هيئة مستقلة أو جهاز رقابي قانون، يحدد اختصاصاتها، ونظام عملها، وضمانات استقلالها ومادة ٢١٧ وهذا المادة تطلب من الهيئات الرقابية تقديم تقارير سنوية لكل من رئيس الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء فور صدورها ومادة ٢١٨ تلزم الدولة بمكافحة الفساد، ومادة ٢١٩ تلزم الجهاز المركزي بالرقابة على أموال الدولة.

مدي تطبيق المفهوم الشامل للرقابة على المال العام في مصر

بالدراسة تم التوصل إلى أن الرقابة بمفهومها الشامل لم يطبق في مصر.

خامساً: الأسباب التي أدت إلى عدم قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بتحقيق أهدفه.

الفصل الثالث: الرقابة المالية والسياسية في اسرائيل

المبحث الأول: الرقابة المالية والمحاسبية في الدستور والقانون الاسرائيلي.

مقدمة: أسس مراقبة الدولة:

مراقبة الدولة هي إحدى دعائم الديموقراطية، مراقب الدولة هو جزء من نظام التوازن والكبح في الدولة الديموقراطية، ومنزلته ضمن نظام مؤسسات الدولة هي أحد المؤشرات على مناعتها الديموقراطية، إن وجود مراقبة على السلطة التنفيذية يجسد مبدأ كون مستخدمي الجمهور في الدولة الديموقراطية أمناء وخادمين للجمهور، وتشكل المراقبة دافعاً أساسياً في زيادة تحمل المسؤولية من قبل الخدمة العامة وشفافية نشاطاتها[1].

توجد في أغلبية دول العالم مؤسسة رقابة رسمية، وظيفتها مراقبة المؤسسات الحكومية ومؤسسات جماهيرية أخرى، وتقييم نشاطاتها، ويعد مكتب مراقب الدولة هو مؤسسة المراقبة الرسمية في إسرائيل، حيث أدركت دولة اسرائيل، منذ بداية الطريق، أهمية مراقبة الدولة، فقد تم

---

(١) د/ عامر الحافي، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان العدد (٢٠)، (١٩) لسنة ٢٠٠٢

سن قانون مراقب الدولة عام ١٩٤٩، وبمقتضاه تم إنشاء مكتب مراقب الدولة الذي كان احدى أولى المؤسسات التي أقيمت منذ عام ١٩٧١.

يعمل مراقب الدولة أيضاً كقائم على شكاوى الجمهور، وهو بمثابة عنوان لكل شخص لحقه الأذى من قبل مؤسسة رسمية جماهيرية تخضع لمراقبة الدولة، حيث يمكنه تقديم شكوى ضدها[١].

مجال المراقبة في إسرائيل هو من أوسع المجالات في العالم. يتم تطبيق المراقبة على كافة المكاتب والوزارات الحكومية، وعلى مؤسسات الدولة، وعلى الشعب المختلفة في الجهاز الأمني (وزارة الدفاع، جيش الدفاع الإسرائيلي، الصناعات العسكرية وحتى الاقسام الأكثر سرية)، وعلى كل السلطات المحلية وتضم المؤسسات الخاضعة للرقابة أيضاً، عشرات الشركات الحكومية والتي يقوم الكثير من هذه الشركات بوظائف هامة على مستوى اقتصاد الدولة، مثل: استغلال الموارد الطبيعية والبنى التحتية، وتقديم خدمات حيوية للجمهور، وتخضع الهيئات والشركات التي تشارك الحكومة في ادارتها لرقابة الدولة حتى وان لم يكن للحكومة قسط في أموال هذه الشركات[٢].

الجهة الخاضعة للرقابة هي أيضاً كل جهة يتم وضعها تحت الرقابة وفق القانون، وذلك وفق قرارات الكنيست أو بحسب إتفاق بين هذه الجهة وبين الحكومة. أي مؤسسة تتلقى دعماً حكومياً، هي أيضاً مؤسسة تابعة للرقابة، غير أن الرقابة لا تنفذ بشأنها إلا إذا اتخذت لجنة شؤون مراقبة الدولة التابعة للكنيست او مراقب الدولة قرارا بذلك

الدستور:

عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ التي تعبر عن نظام الحكم في الدولة، ومؤسسات الحكم، وصلاحيات المؤسسات والعلاقات المتبادلة بينها، ويضم تفصيلا بحقوق الإنسان والمواطن وحقوق الأقليات التي لا يجوز الإستبداد بها.

مسألة الدستور في إسرائيل:

مع قيام دولة إسرائيل ظهرت مشكلة الدستور، حيث طالب فريق أول بوضع دستور للدولة معتمداً على:

---

(١)د/ عبده الأسدي، " انتخابات الكنيست الخامس عشر"، مجلة صامت، عمان العدد (١١٨)، سنة ٢٠٠٣

(2)John,Lipsky.Asia's Crisis, AmarketPerspective,finance. and Developmen, June 2003, p 200.

- قرار التقسيم الصادر سنة ١٩٤٧ من هيئة الأمم المتحدة الذي طالب الدولتين بوضع دستور ديمقراطي لهما.
- وثيقة الاستقلال تحوي بندا يطالب بوضع دستور للدولة[١].

ولكن كانت هناك أقلية عارضت وضع الدستور.

إسرائيل تعمل بموجب نظام برلماني كجمهورية ديمقراطية مع الإقتراع العام. حيث أن عضو البرلمان بدعم من الأغلبية البرلمانية يصبح رئيس الوزراء ويمثل رئيس أكبر حزب. ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء. ويحكم رئيس إسرائيل من قبل البرلمان المؤلف من ١٢٠ عضواً، والمعروفة بإسم الكنيست ويستند عضوية الكنيست في التمثيل النسبي للأحزاب السياسية بنسبة ٢%، الأمر الذي أدى إلى ممارسة الحكومات الإئتلافية[٢].

النظام القانوني:

المقال الرئيسي: النظام القضائي الإسرائيلي

المحكمة العليا في إسرائيل، جفعات رام، القدس

إسرائيل لديها نظام المحاكم من ثلاث طبقات. عند أدنى مستوى لقاضي المحاكم، وتقع في معظم المدن ومختلف أنحاء البلاد. فوقهم هي محاكم المقاطعات، والتي تخدم كلاً منمحاكم الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى، وتقع في خمسةمناطق. المستوى الثالث والأعلى وهو المحكمة العليا، وتقع في القدس، حيث يخدم دوراً مزدوجاً بوصفها أعلى محكمة إستئناف ومحكمة العدل العليا. في الدور الأخير، وقواعد المحكمة العليا بصفتها محكمة أول درجة، بما يسمح للأفراد مواطنين وغير مواطنين، في تقديم التماس ضد قرارات سلطات الدولة. على الرغم من أن إسرائيل تدعم أهداف المحكمة الجنائية الدولية، فإنه لم تصدق على نظام روما الأساسي، مشيرة إلى مخاوف بشأن قدرة المحكمة أن تظل خالية من الحياد السياسي[٣].

النظام القانوني لإسرائيل يجمع بين ثلاث تقاليد قانونية: القانون العام، القانون المدني، القانون اليهودي. وهو يقوم على مبدأ لزوم ما سبق تقريره ويعتبر نظام الخصومة، يكون فيها على الطرفان في الدعوى إحضار الأدلة المعروضة على المحكمة اليهودية، ولجنة من أعضاء

---

(١) مرجع سابق ص: ١٦٠

(١)مرجع سابق ص: ١١٠

(1)John,Lipsky.Asia's Crisis, AmarketPerspective,finance. and Developmen, June 2003. p122.

الكنيست، وقضاة المحكمة العليا وأعضاء نقابة المحامين الإسرائيلية. ويتم إدارة المحاكم الإسرائيليةمن قبل إدارة المحاكم، وتقع في القسكل من المحاكم العامة والمحاكم العمالية.

أساس قانون إسرائيل:

كرامة الإنسان وحريته تسعى للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات في إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة في المرتبة "مجانا" من قبل بيت الحرية على أساس مستوى الحريات المدنية والحقوق السياسية؛ "غير حرة" في مرتبة الأراضي الفلسطينية التي تديرها السلطة، في عام ٢٠١٢و كانت إسرائيل في المرتبة نفسها. فقط ٩٢ مراسلون بلا حدود في حين ظهر مؤشر حرية الصحافة أعلى مرتبة في المنطقة[١].

المبحث الثاني: الرقابة السياسية .

الشعب ينتخب ممثليه للبرلمان الذي يعمل كسلطة تشريعية من البرلمان تنتخب الحكومة أي السلطة التنفيذية، وهي تحتاج إلى ثقة أغلبية أعضاء البرلمان. وتكون الحكومة مسئولة أمام البرلمان الذي يستطيع حجب الثقة عن الحكومة (إسقاطها).

أيضا فان الشعب هو الذي ينتخب الرئيس بصورة مباشرة، والرئيس يعين الوزراء وهم ليسوا أعضاء في الكنيست والرئيس هو القائد الأعلى للجيش[٢].

وتمثل الديمقراطية المباشرة فى إسرائيل الرجوع إلى الشعب وأخذ رأيه بصورة مباشرة في قضية معينة أحياناً تكون مصيرية أو قضايا دستورية جوهرية. (سؤال يوجه للشعب، أصحاب حق الاقتراع وعليهم الإجابة بنعم أو لا).

إن الاقتصاد الإسرائيلي تطور بانتهاج مسلك لتقييم الأداء واتجاهات التنمية البشرية في إسرائيل وذلك على النحو الآتي[٣]:

١-عناصر القوة والضعف في هيكلة الاقتصاد الإسرائيلي:

كان لاهتمام أصحاب القرار في إسرائيل بالبحث العلمي والتطوير منذ أوائل الخمسينيات، الأثر البالغ في رفع معدلات النمو الاقتصادى الإسرائيلى، وذلك لمواكبة متطلبات الهجرة من

---

(٢)مرجع سابق ص: ١٦٠

(١)مرجع سابق ص: ٨٧

(٣) "برامج الأحزاب الإسرائيلية المشاركة في انتخابات الكنيست الـ٢١"، غزة دائرة شئون المفاوضات، قسم الشئون الإسرائيلية، ٢٠٠٢، ص٢٠.

استيعاب وإسكان، والإبقاء على مستوى معيشة مرتفع حيث فقد الكيان الصهيوني على سبيل المثال لا الحصر ٥,٨% من ناتجه المحلي على التعليم سنوياً خلال الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٦م.

المبحث الثالث: الاجهزة الرقابية فى اسرائيل .

المطلب الأول: المالية والمحاسبية .

وزارة المالية الإسرائيلية (بالعبرية: العربية: وزارة المالية) هو جزء من النظام السياسي الإسرائيلي، وهي مسئولة عن تخطيط وتنفيذ سياسة حكومة إسرائيل الإقتصادية الشاملة.

وتقوم الوزارة بإعداد مشروع ميزانية الدولة وتراقب تنفيذ الميزانية المعتمدة، وتدير إيرادات الدولة وتجمع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتدير العجز وتجري العلاقات الإقتصادية للحكومة مع الحكومات الأجنبية، وتنظم سوق رأس المال والادخار والتأمين وتحافظ على وحدة المساعدة للوزارات الحكومية في السيارات، وخدمات الحاسوب والطباعة والحكومة بروشورمنت.

الوظائف الرئيسية:

ويمكن تصنيف وحدات وزارة المالية من قبل ثلاثة أنواع من الخدمة التي تقدمها:

أولاً: الخدمات الحكومية الموظفين: الإدارات التي تعمل نيابة عن وحدات وعمليات الحكومة: الميزانية من العمليات الحكومية (دائرة الموازنة)، عمليات المحاسب العام، والخدمات الاقتصادية في الولايات المتحدة، والرقابة والتدقيق للعمليات فى وزارة المالية (المراجعة الداخلية لوحدة الحسابات)[1].

ثانياً: خدمات الموظفين العموميين الاقتصادية – الإدارات التي تعمل في المسائل المتعلقة بالإقتصاد ككل: إدارة (إيرادات الدولة)، وتنظيم سوق رأس المال والتأمين والادخار و(سوق المال والتأمين والإدخار). مصلحة الضرائب تطبق ضريبة الدخل وضريبة الأملاك والمراسيم والجمارك، وضريبة القيمة المضافة[2].

---

(1)John,Lipsky,Asia's Crisis, AmarketPerspective,finance. and Developmen, June 2003, p60.

(2)Taylor.Karac.,ProtetionandEastWest Trade,Asurveyof industrialZedcountry, practice, American EconomicReview,Sep 2005 p66.

مساعدة الوزارات الحكومية للخدمات. خدمات السيارات للمركبات (إدارة الحكومة المركبة)، وخدمات الكمبيوتر للإدارات الضريبية (خدمات الكمبيوتر)، والطباعة (الطابعة الحكومة، وهي مؤسسة تجارية يملكها وزارة المالية) وإدارة الحكومة للمشتريات.

الإدارات والهيكل:

هيكل وزارة المالية الإسرائيلية

١-ميزانية الوزارة

٢-إدارة الميزانية (بالعبرية:AgafHaTaKtzivim) تدير الإنفاق العام وثلاثة أدوار رئيسية.

الحكومة المركزية للتخطيط والميزانية.

هي بمثابة وحدة استشارية من وزارة المالية والحكومة للجوانب العامة لعملية صنع القرار فيه[1].

وضع سياسة الاقتصاد الكلي:

سوق رأس المال والتأمين والإدخار وإدارة سوق رأس المال والتأمين وتشرف إدارة التأمين على المدى الطويل على سوق الوفورات في إسرائيل والمكلفة بتسوية بوليصة التأمين المناسبة، ومن بين مهام أخرى، ومنح التراخيص والعمل على استقرار شركات التأمين، وصناديق التقاعد، والتأمين.

المطلب الثاني: السياسية .

الطابعة الحكومية (بالعبرية: HaMadpisHaMemshalti) هي وحدة الخدمة التي تقدم خدمات الطابعة للمؤسسات الحكومية.والطابعة الحكومية هى أيضاً المسؤولة عن طابعة بطاقات الهوية وجوازات السفر ، والامتحانات النهائية للمدارس الوطنية والطوابع والتقارير الحكومية، وقوانين الدولة، إلخ.

نقاط الحرية الإقتصاديةفى إسرائيل هى ٦٧.٨% مما يجعل اقتصادها الأكثر حرية في مؤشر ٢٠١٢ وانخفض رصيده الإجمالي بنسبة ٠.٧ نقطة، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض في

(1)Dale.R,AntiDumpingLowinaliberalTrade.McMillanand Co.,London2004, p160.

حرية التجارة وسيطرة الإتفاق الحكومي، إسرائيل تحتل المرتبة ٦ من أصل ١٧ بلداً في منطقة الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا.

وترتكز القدرة التنافسية الإقتصادية في إسرائيل على حماية قوية لحقوق الملكية ومستويات منخفضة نسبياً من الفساد، والتي كانت بمثابة حجر الزاوية في المدى الطويل.ولايزال التوسع الاقتصادي في مجال إدارة المالية العامة واحترام مبدأ الحكومة محدود والتي قد ضعفت في السنوات الأخيرة.

المبحث الرابع : تقيم لفاعلية الرقابة مدخلا الى استعراض لحالات محدده ماليا وسياسيا .

مصلحة الضرائب في اسرائيل:

وتتألف مصلحة الضرائب في إسرائيل من ضريبة الدخل، وضريبة الأراضي والجمارك وضريبة القيمة المضافة، وخدمات التصنيع الميكانيكية. مصلحة الضرائب هي المسؤولة عن كل من النظم الضريبية المباشرة وغير المباشرة، ورصد الضرائب وتحصين الخدمات العامة[١].

إدارة شؤون الدولة

وتدير وزارة شئون الدولة اتصالات وزارة المالية مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الإقتصادية والمجتمع الدولي، وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية ومكاتب اقتصادية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة المسؤولة عن نشر البيانات الصحفية العربية، والعروض والوثائق، والرسائل الفورية وغيرها من البيانات لوزارة المالية الإسرائيلية من القراء في اللغة الإنجليزية[٢].

إدارة الديون:

وحدة إدارة الديون الحكومية (GDMU)، هي المسؤولة عن إدارة الديون في إسرائيل الداخلية والخارجية ووضع وتنفيذ استراتيجية إدارة الدين العام. أيضاً هي مسؤولة عن إصدار

---

(١)مرجع سابق ص (٨٧).

(2)Ministry of interior, Organized Crime in Italy, Evolution andlowEnforcement, 2003, p120.

السندات الحكومية القابلة للتداول في سوق إسرائيل الداخلية وزيادة رأس المال في الأسواق الدولية، وتعزيز الإصلاحات في سوق رأس المال الإسرائيلي، ودراسة ورصد أسواق رأس المال العالمية، وتوفير المعلومات لوكالات التصنيف الدولية، والتعاون مع منظمة السندات، وإدارة الديون للدول الأخرى بالإضافة إلى إسرائيل عبر "نادي باريس".

إدارة البحوث والإقتصاد:

تقوم إدارة الإقتصاد وإدارة البحوث بجمع وتحليل المعلومات عن التطورات الاقتصادية في إسرائيل والخارج وتقييم التطورات المستقبلية للسوق الإسرائيلية. حيث يتم استخدام بيانات الإدارة في صياغة السياسات الاقتصادية[1].

المحاسب العام:

الإدارة العامة للمحاسب بتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وتدير أصول الدولة والصناديق والعجز وتشرف على الدين الحكومي وبالإضافة إلى ذلك، يدير المحاسب العام أيضاً إدارة مركبة حكومية، ويشرف على جميع المعلومات وأنظمة الكمبيوتر الحكومية، ومسؤول أيضاً عن المشتريات الحكومية المركزية.

وزارة العمل مسؤولة عن وضع وتنفيذ سياسة الأجور في القطاع العام، والتفاوض نيابة عن الحكومة والقطاع العام مع التفتيش على السوق ومراجعة الإدارة العامة، وتقديم المشورة إلى الحكومة والبرلمان (الكنيست) بشأن القضايا ذات الصلة.

الشركات الحكومية:

GCAهي الوحدة المهنية التابعة لوزارة المالية والتي تقوم بدور الحكومة كمساهم في جميع الشركات الحكومية، والتي تشمل الخصخصة والتغييرات الهيكلية. إدارة GCA هي المسؤولة عن نشاط حوالي ١٠٠ شركة، والتي تشمل الشركات التجارية وغير التجارية، الشركات التابعة والشركات المختلطة الحكومية.

---

(1)KatherineJ. Lynch,GlobalizationInternational Commercial arbitration,Forthedegreeof Juridical SciencesMaster,Standard University, U.S A,May 2007, p130.

المراجع

- إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢، ص٥.
- د/ حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص٧.
- أساسيات الإدارة د. زكي محمود هاشم، مرجع سابق، ص٢٨.
- د/ فتحي سرور، دراسة في منهج الإسلام الدستوري، مجلس الشعب، ٢٠٠٦، ص٢٠.
- الاتجاهات الحديثة في مجال الرقابة د. محمد السيد سرايا ٧٥ الدار الجامعية ١٩٨٦، ص٣٣.
- الرقابة المالية النظرية والتطبيق، ٣٢، الرقابة المالية العليا، ٢٦.
- الرقابة المالية العليا، ٢٢-٢٣، الرقابة المالية النظرية والتطبيق ٤٣-٤٥.
- الفساد الإداري للدولة في ظل العولمة، ص٣٣٥.
- الفساد الإداري للدولة في ظل العولمة، ص١٦٠.
- مهدى محمد ناصر الحاورى ، دراسة تطبيقية على مصنع اسمنت عمران، ٢٠١٧ ، ص ١٥٠- ١٥٢
- ليستر ثارو، الصراع على القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، كتاب عالم المعرفة الكويت، رقم ٢٠٤، ديسمبر، ٢٠٠٣، ص٩٠.
- قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.
- David Easton, A Framework for political Analysis (Englewood cliffs, N.J. Prentice Hall, 2001), p. 50.
- علي عبد الرزاق حلبي، المشكلات الاجتماعية، دراسات معاصرة في العنف والجريمة المنظمة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٥، ص١٨٤.
- د/ مصطفى عبد الغني، الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩، ص٢٠.
- د/ عامر الحافي، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان العدد (٢٠)، (١٩) لسنة ٢٠٠٢
- د/ عبده الأسدي، " انتخابات الكنيست الخامس عشر"، مجلة صامت، عمان العدد (١١٨)، سنة ٢٠٠٣
- John,Lipsky.Asia's Crisis, AmarketPerspective,finance. and Developmen, June 2003, p 200.
- John,Lipsky.Asia's Crisis, AmarketPerspective,finance. and Developmen, June 2003, p122.
- "برامج الاحزاب الإسرائيليه المشاركه في انتخابات الكنيست الـ١٥"، غزة داشرة شئون المفاوضات، قسم الشئون الإسرائيلية، ٢٠٠٢، ص٢٠.
- John,Lipsky.Asia's Crisis, AmarketPerspective,finance. and Developmen, June 2003, p60.
- Taylor.Karac.,ProtetionandEastWest Trade,Asurveyof industrialiZedcountry, practice, American EconomicReview,Sep 2005 p66.
- Dale.R,AntiDumpingLowinaliberalTrade.McMilllanand Co.,London2004, p160.
- Ministry ofinterior، Organized Crime In Italy, Evolution andlowEnforcement, 2003, p120.
- KatherineJ. Lynch,GlobalizationInternational Commercial arbitration,Forthedegreeof Juridical SciencesMaster,Standard University, U.S.A,May 2007, p130.
- مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجيةالقاهره، ٢٠١٠، مدير التحرير ضياء رشوان د. احمد غنيم د/ جمال عبد الجواد. د. عبد الفتاح الجبالي د/ عبد الله شحاته د. محمد سيد أبو السعود – محمد نور الدين.، ص١٩٥.
- قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.
- جمال البدري، الجسر، الأحزاب الدينية الإسرائيلية القاهرة، مدبولي الصغير، ٢٠٠٠، ص١٥.

وتقوم أي منظمة باختيار سياسة التسعير التي تناسب سلوك المستهلك وتوقعاته، وتعتمد معظم سياسات التسعير بشكل أو بآخر على جزء من الجوانب النفسية لدى المستهلك ومن هذه السياسات، سياسات التسعير النفسي، إذ أن المستهلك قد يميل لسياسة تسعير معينة لأنها تعطى إيحاء معين على سبيل المثال سياسة تسعير المكانة (السعر المرتفع) قد توحى للمستهلك بالمكانة العالية، كذلك قد يميل المستهلك إلى سياسة التسعير وفقاً للمجموعات، حيث يتوقع أن يجد ما يحتاجه خلال مدى معين من الأسعار التي تتناسب مع دخله والجودة التي يرغبها ، كما أن البيع بأسعار أقل قد تستهوى بعض المستهلكين وتجعلهم يقبلون على الشراء، وبالتالي فإن معظم هذه المداخل السعرية ترتبط بصورة أو بأخرى ببعض الجوانب النفسية، ومن هنا ظهر مفهوم التسعير النفسي (عبد الحميد، ٢٠١٧: ٤٠٧).

وتتعدد سياسات التسعير النفسي psychological pricing، وفيما يلى نعرض أهم السياسات الشائعة بين الكتاب والباحثين في مجال التسويق وهى (النسور، ٢٠١٠):

- سياسة تسعير المكانة Prestige Pricing
- سياسة التسعير الكسرى والصحيح Odd-Even Pricing
- سياسة تسعير المجموعات Price Lining
- سياسة الأسعار المعتادة The Customary Price

كما أشار كل من (Kotler & Armstrong, 2008: 339; Ahmetoglu, 2014) إلى أنواع أخرى من التسعير النفسي مثل التسعير المرجعي Reference Pricing، تسعير الإغراء Bait Pricing، والتسعير الرائد أو القائد Leader Pricing، التسعير على أساس القيمة Value Based Pricing، تسعير المنتج بسعر منخفض جداً Pricing Products too low.

ويشير (Randombage, 2014) إلى أن التسعير النفسي يستخدم بشكل رئيسي من قبل تجار التجزئة، وهم يهدفون منه جعل السعر أكثر جاذبية، فهذه الاستراتيجية لا تخفض السعر بشكل حقيقي، بل تلعب على مشاعر المستهلك، فهي تستند إلى فكرة أن غالبية المستهلكين يفكرون بشكل عاطفي وليس عقلاني، مما يعنى أن التسعير النفسي يخلق تأثيراً كبيراً على سلوك المستهلكين في قراراتهم اليومية.

ويشير (Agarwal & Zeephongsekul, 2011) إلى أن التسعير النفسي يولد طلب أكثر من المتوقع في محلات البيع بالتجزئة، وإلى أهمية التسعير النفسي لسلوك البيع بالتجزئة، هناك أدلة على قيمته حتى في تحليل الاندماجات وشراء الشركات بعضها لبعض.

ويدعم ذلك ما توصل إليه (Hinterhuber & Liozu, 2014) من خلال بحث أجرى فيه مقابلات مع ٥٠ مديراً من جميع أنحاء العالم، حيث توصل أن التسعير النفسي يعد مصدراً